

قرار :

مادة ١ - عين في وظيفة وكيل عام النيابة الإدارية كل من :
الأستاذ فؤاد عبد العزيز سراج الدين ، رئيس النيابة الإدارية
من الفئة الممتازة .
الأستاذ محمد كمال عبد الرحمن الجرف ، رئيس النيابة الإدارية من الفئة
الممتازة .

مادة ٢ - على المدير العام للنيابة الإدارية تنفيذ هذا القرار ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٤ مكرر لسنة ١٩٥٨

بالترخيص لمثل المؤسسة الاقتصادية في عضوية مجالس
إدارة شركات المساهمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما عرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية ؛

قرار :

مادة ١ - يرخص للسادة الميمنة أسماؤهم بمد عضوية مجالس إدارة
شركات المساهمة الموصفة قرين اسم كل منهم وهم :
السيد / أحمد نبيه يونس - البنك الصناعي (الشركة العامة للبتروك) .
السيد الدكتور عمر على طراف ، شركة السكر والتقطير المصرية .
السيد المهندس مصطفى صادق - الشركة العامة للألمنيوم ، (شركة
المناجم المتحدة) .

السيد / جمال الدين بدوي حمدي - الشركة العامة للألمنيوم .
السيد / محمد حمدي ماشور - شركة سناجا للفوسفات .
السيد الدكتور محمد أحمد سليم - الشركة العامة للبتروك .

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا
القرار ما
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٣ لسنة ١٩٥٨

بالترخيص بإنشاء كنيسة للأقباط الأرثوذكس بحى الزمالك

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الصادر في مصر ؛

وعلى كتاب وزارة الداخلية المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨ بشأن طلب
بطريقة الأقباط الأرثوذكس بالترخيص بإنشاء كنيسة بحى الزمالك ؛

قرار :

مادة ١ - يرخص بإنشاء كنيسة للأقباط الأرثوذكس بحى الزمالك
طبقا للرسم المرافق لكتاب وزارة الداخلية المشار إليه .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٨ (أول نوفمبر سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١٤ لسنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية في الإقليم المصرى ؛
وعلى ما عرضه المدير العام للنيابة الإدارية ؛